



هيئة تدابير الصحة النباتية

الدورة التاسعة عشرة

تمويل حل إصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية التابع للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات

البند 1-12 من جدول الأعمال

(من إعداد مجموعة التركيز المعنية بالتمويل المستدام لحل الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية التابعة لهيئة تدابير الصحة النباتية)

1- مقدمة

[1] وافقت هيئة تدابير الصحة النباتية (الهيئة) في دورتها الثامنة عشرة في عام 2024 على أن يتم تنفيذ نموذج تمويل حل إصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية كمشروع تجريبي انتقالي، وأن ترد مساهمات الأطراف المتعاقدة بدءاً من عام 2025. كما وافقت الهيئة في دورتها الثامنة عشرة (2024) على مراجعة نموذج التمويل بعد فترة عامين (2027)، وإبلاغ الهيئة بالنتائج. غير أن بعض الأطراف المتعاقدة احتاجت إلى المزيد من الوقت أو رغبت في أن تتم دراسة التعديلات على النموذج قبل البدء في تقديم مساهماتها. ونتيجة لذلك، جرى تمديد فترة عمل مجموعة التركيز المعنية بالتمويل المستدام لحل الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية التابعة للهيئة (مجموعة التركيز) حتى الدورة التاسعة عشرة للهيئة (2025)، وطُلب من مجموعة التركيز دراسة هياكل الرسوم البديلة المعروضة في تقرير الدورة الثامنة عشرة للهيئة (2024).

[2] وقامت مجموعة التركيز بدراسة العديد من البدائل خلال وضعها لنموذج التمويل المقدم إلى الهيئة في دورتها الثامنة عشرة (2024). واستناداً إلى التعقيبات الواردة من الهيئة منذ دورتها الثامنة عشرة (2024)، استكشفت مجموعة التركيز البدائل الإضافية التالية التي تجري مناقشتها بمزيد من التفصيل أدناه:

- إزالة رسوم الاستخدام لكلٍ من أقل البلدان نمواً بحسب تصنيف الأمم المتحدة والبلدان المنخفضة الدخل بحسب تصنيف البنك الدولي؛
- وتغيير التوزيع في نموذج التمويل من رسوم أساسية بنسبة 3/2 ورسوم استخدام بنسبة 3/1 إلى رسوم أساسية بنسبة 3/1 ورسوم استخدام بنسبة 3/2؛
- واستخدام نماذج أخرى غير تصنيف البنك الدولي للتنمية للتمييز بين مستويات التنمية في البلدان؛

- وما إذا كان سيتم الاقتصاد فحسب على احتساب إرسال الشهادة الإلكترونية للصحة النباتية بدلاً من احتساب كلٍ من إرسالها واستلامها؛
 - والتمييز بين التبادلات التجارية وغير التجارية للشهادات الإلكترونية للصحة النباتية.
- [3] ويتم تناول كل من هذه البدائل بالدراسة أدناه.

2- إزالة رسوم الاستخدام لكلٍ من أقل البلدان نمواً بحسب تصنيف الأمم المتحدة والبلدان المنخفضة الدخل بحسب تصنيف البنك الدولي

- [4] قامت مجموعة التركيز بتعديل نموذج التمويل لإعفاء أقل البلدان نمواً بحسب تصنيف الأمم المتحدة والبلدان المنخفضة الدخل بحسب تصنيف البنك الدولي من دفع رسوم الاستخدام. ويعني النموذج بالفعل هذه البلدان من دفع رسوم أساسية، وبالتالي فإن هذا البديل يعني أنه لن يُتوقع من أقل البلدان نمواً بحسب تصنيف الأمم المتحدة والبلدان المنخفضة الدخل بحسب تصنيف البنك الدولي التي تستخدم حلّ إصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية أن تساهم بأي تمويل. وفي الوقت الراهن، تستخدم تسعة (9) بلدان من أصل 44 بلداً من البلدان المصنّفة ضمن أقل البلدان نمواً بحسب تصنيف الأمم المتحدة/البلدان المنخفضة الدخل بحسب تصنيف البنك الدولي حلّ إصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية.
- [5] ويعتبر الأثر المالي لهذا البديل على البلدان المتبقية المساهمة في التمويل ضئيلاً - وتعادل الزيادة القصوى 1 400 دولار أمريكي. ويعزى ذلك إلى أنه توجد حالياً ثلاثة (3) بلدان فقط ستتوقف عن الدفع (نيبال، والسنغال وأوغندا). وهناك ستة (6) بلدان أخرى من البلدان المصنّفة ضمن أقل البلدان نمواً بحسب تصنيف الأمم المتحدة/البلدان المنخفضة الدخل بحسب تصنيف البنك الدولي لا تقوم بالدفع حالياً لأن استخدامها الحالي يعتبر منخفضاً (أقل من 5 000 عملية تبادل). وسترتفع كلفة دعم البلدان المصنّفة ضمن أقل البلدان نمواً بحسب تصنيف الأمم المتحدة/البلدان المنخفضة الدخل بحسب تصنيف البنك الدولي في ظلّ بدء المزيد من البلدان في استخدام حلّ إصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية. ولكن إذا تم الاتفاق على هذا البديل وتنفيذه في وقت قريب، فإن البلدان الأكثر تقدماً قد لا تشعر بعبء الدعم نظراً إلى إدراجه في النظام في مرحلة مبكرة.
- [6] ومن المرجح أن يؤدي إلغاء الرسوم المفروضة على البلدان المصنّفة ضمن أقل البلدان نمواً بحسب تصنيف الأمم المتحدة والبلدان المنخفضة الدخل بحسب تصنيف البنك الدولي إلى زيادة الدعم المقدم من تلك البلدان لنموذج التمويل، غير أن البلدان الأكثر تقدماً قد لا تفضّل هذا النموذج. وفي نموذج التمويل الذي صادقت عليه الهيئة، تدفع البلدان ذات الوضع الإنمائي المتوسط من الشريحة الدنيا رسوم استخدام ولكنها لا تدفع رسوماً أساسيةً إذا كان استخدامها يعتبر منخفضاً أيضاً.
- [7] وبعد تقييم هذا الاقتراح، ترى مجموعة التركيز أنه يمكن للهيئة، نظراً إلى الفوائد المحتملة والأثر القليل نسبياً على التكاليف بالنسبة للأعضاء المساهمين، أن تقرّر في دورتها التاسعة عشرة (2025) تمديد إعفاء رسوم الاستخدام لكلٍ من البلدان المصنّفة ضمن أقل البلدان نمواً بحسب تصنيف الأمم المتحدة والبلدان المنخفضة الدخل بحسب تصنيف البنك الدولي. ويمكن تنفيذ ذلك بصورة فورية دون أن يؤدي إلى أثر كبير على تمويل حلّ إصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية في عامي 2025 و2026.

3- تغيير التوزيع في نموذج التمويل من رسوم أساسية بنسبة 3/2 ورسوم استخدام بنسبة 3/1 إلى رسوم أساسية بنسبة 3/1 ورسوم استخدام بنسبة 3/2

- [8] قامت مجموعة التركيز بتعديل نموذج التمويل بحيث يأتي 3/2 من التمويل من رسوم الاستخدام بدلاً من الرسوم الأساسية.
- [9] وإن الأثر المالي لهذا التغيير كبير. ومن المتوقع أن تزيد مساهمة بعض البلدان بمبلغ 26 400 دولار أميركي بالمقارنة مع نموذج التمويل الحالي الذي وافقت عليه الهيئة - ويمثل ذلك زيادةً نسبتها 42 في المائة. وبموجب هذا السيناريو، سيدفع 31 بلدًا مبالغ أعلى فيما سيدفع 41 بلدًا مبالغ أقل. وإن جميع البلدان تقريبًا التي ستدفع مبالغ أقل هي من البلدان ذات الوضع الإنمائي المرتفع، وسيُتوقع من أقل البلدان نموًا أن تساهم بشكل أكبر في تمويل حل إصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية. ومن شأن هذا التحول أن يؤدي فعليًا إلى الإضرار بأقل البلدان نموًا التي كانت ضمن أوائل البلدان في اعتماد الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية، والبلدان التي حذت حذوها.
- [10] وترى مجموعة التركيز أنه قد يكون من المفيد إعادة النظر في هذا الخيار في المستقبل عندما يصل استخدام كل البلدان التي ستستخدم حل إصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية إلى نقطة استخدامه بالنسبة إلى جميع عمليات تبادل شهادات الصحة النباتية الخاصة بها أو لمعظمها. وعند هذه النقطة، سيتوضّح أي البلدان هي الأكثر استفادةً من حل إصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية. وإذا أصبحت البلدان الأكثر تقدمًا هي الأكثر استخدامًا له، فمن الممكن تعديل النموذج لتنفيذ هذا الخيار دون فرض عبء غير متناسب على أقل البلدان نموًا. وستتمكّن الهيئة حينها أيضًا من اتخاذ قرار لا يلحق الضرر بأوائل البلدان التي تبنت الحل.
- [11] ولا تدعم مجموعة التركيز تغيير التوزيع في نموذج التمويل من رسوم أساسية بنسبة 3/2 إلى رسوم استخدام بنسبة 3/2 في هذه المرحلة المبكرة.

4- استخدام نماذج أخرى غير تصنيف البنك الدولي للتنمية للتمييز بين مستويات التنمية في البلدان

- [12] أعربت الهيئة في دورتها السابعة عشرة (2023) عن تفضيلها لنموذج تمويل يتضمن رسومًا أساسيةً تختلف وفقًا للوضع الإنمائي، ورسوم استخدام تختلف وفقًا لعدد عمليات التبادل على حدّ سواء. وقامت مجموعة التركيز بعد ذلك بوضع نموذج باستخدام تصنيف البنك الدولي للتنمية للتمييز بين فئات التنمية الاقتصادية للأطراف المتعاقدة.
- [13] وطلبت الهيئة في دورتها الثامنة عشرة (2024) تحليل مختلف نماذج تصنيف التنمية. وقامت عدة منظمات دولية بوضع تصنيفات لتقييم مستويات التنمية الاقتصادية للبلدان ومقارنتها. وجرّت دراسة أربعة (4) بدائل لنموذج البنك الدولي. ويرد التحليل الكامل في المرفق 1، ولكن يتم تقديم موجز هنا.
- [14] وخلال دراسة نماذج تصنيف التنمية الأربعة (4) المدرجة أدناه، كان من الواضح أن كلاً منها يستخدم معايير مختلفة لتحديد الوضع الإنمائي، وأنها لا تستند إلى تعريفات موضوعية متفق عليها علميًا، وبالتالي، فإن وضع فرادى الدول يمكن أن يختلف باختلاف النموذج المستخدم. ولكن كلّ نموذج يخدم الأغراض التي وضع خصيصًا من أجلها.
- [15] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). يستند هذا النموذج إلى مفهوم "الوضع الإنمائي المبدئي" لبلد ما، ويقسّم البلدان إلى اقتصادات متقدمة واقتصادات نامية. وتنقسم فئة "الاقتصادات النامية" بدورها إلى بلدان نامية مرتفعة، ومتوسطة ومنخفضة الدخل، وذلك استنادًا إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ويُصنّف هذا المؤشر البلدان على

أساس وضعها الإنمائي ويركز على التجارة والاحتياجات الاقتصادية ويجري تحديثه سنويًا. ويحظى هذا النموذج باعتراف أضيّق نطاقًا من مؤشر البنك الدولي.

[16] **مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.** يجمع هذا النموذج بين ثلاثة أبعاد: الصحة (متوسط العمر المتوقع)، والتعليم (متوسط سنوات الدراسة)، والدخل (نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي). وتم وضع مؤشر التنمية البشرية دعمًا لفكرة أنه ينبغي للأشخاص وقدراتهم تشكيل المعيار النهائي لتقييم تنمية أي بلد. وعلى الرغم من محاولة إضفاء قدر أكبر من الشمول، هناك تحديات تتعلق بتوافر البيانات اللازمة ليسترشد بها المؤشر، وقد لا تكون التفاوتات الكبيرة داخل بلد ما واضحة بسبب طبيعته المركبة.

[17] **صندوق النقد الدولي.** يُصنّف هذا النموذج البلدان إلى اقتصادات متقدّمة (41)، واقتصادات أسواق ناشئة ومتوسطة الدخل (95)، وبلدان نامية منخفضة الدخل (59)، ويركز على الاستقرار الاقتصادي الكلي وإمكانات النمو للمساعدة في إرشاد السياسة الاقتصادية واستراتيجيات الاستثمار. ويتم تحديث القائمة كل عامين (2).

[18] **منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.** يتألف هذا النموذج من كلِّ البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بالاستناد إلى نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، كما ينشره البنك الدولي، باستثناء الدول الأعضاء السابقة في مجموعة البلدان الثمانية، والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والبلدان التي لديها تاريخ محدد للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وتتضمن القائمة أيضًا كلَّ البلدان المصنّفة ضمن فئة أقل البلدان نموًا بحسب تصنيف الأمم المتحدة. وهو شبيه بمؤشر البنك الدولي، إلا أنه قد يتم استبعاد بعض البلدان التي لا تستوفي معايير محددة.

[19] وتم اعتبار التصنيفين (2) الخاصين بالبنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأوثق صلةً والأكثر قابلية للاستخدام. ورأت مجموعة التركيز أن إدراج التعليم والصحة في مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أقلّ صلةً بالنسبة إلى حلّ إصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية الذي يمكن التجارة. ويجري تحديث قائمة صندوق النقد الدولي كل عامين فقط، ولا يشمل مؤشر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كل الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات. وعلى الرغم من وجود اختلافات في مستويات دخل للفئات، فإن الاختلافات، عندما يتم تقسيم البلدان باستخدام هذه النماذج، تظهر بشكل أساسي ضمن الفئتين المتوسطتين، مما يفيد بعض البلدان أو يضر به تبعًا للنموذج المفضّل؛ غير أنه لا توجد إشارة واضحة إلى أنه ينبغي تفضيل أحد النموذجين على الآخر (انظر الجدولين 3 و4 في المرفق 1).

[20] وبعد النظر في مزايا كل نموذج من نماذج التنمية، ترى مجموعة التركيز أن الفوائد الإجمالية الناتجة عن التحوّل من تصنيف البنك الدولي إلى تصنيف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لا تعتبر كبيرةً. وترى مجموعة التركيز أن مؤشر البنك الدولي (مع تعديل مجموعة التركيز لتشمل أيضًا كلَّ البلدان المصنّفة ضمن فئة أقل البلدان نموًا بحسب تصنيف الأمم المتحدة كبلدان منخفضة الدخل) يبقى خيارًا جيدًا. ويجري استخدامه بالفعل ضمن الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات ومنظمة الأغذية والزراعة، وبالتالي ينبغي أن يكون مألوفًا لدى العديد من الأطراف المتعاقدة. وتجري صيانتها بصورة جيدة، كما أنه يشمل أربع (4) فئات متميزة بغية توفير ما يكفي من التمايز بين الفئات لضمان مساهمة البلدان الأكثر تقدّمًا بحصة أكبر من تمويل حلّ إصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية مقارنةً بالبلدان الأقل تقدّمًا. وعند استخدام المزيد من البلدان لحلّ إصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية، فإنه قد يكون من المفيد مقارنة نموذجي البنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مجددًا لمعرفة ما إذا كان أحدهما يوفر نتائج أفضل من الآخر.

5- ما إذا كان سيتم الاقتصار فحسب على احتساب إرسال الشهادة الإلكترونية للصحة النباتية بدلاً من احتساب كل من إرسالها واستلامها

[21] في النموذج الذي وافقت عليه الهيئة، يتم احتساب عملية تبادل شهادة إلكترونية للصحة النباتية عندما يرسل أحد الأطراف المتعاقدة شهادات إلكترونية للصحة النباتية أو يستلم على حدّ سواء. وأوكلت إلى مجموعة التركيز مهمة دراسة أثر احتساب الشهادات المرسله فقط.

[22] وتمت دراسة هذا البديل عبر تحليل بيانات عمليات التبادل لعام 2023 حسب البلد لتحديد عدد البلدان التي تستلم شهادات إلكترونية للصحة النباتية فقط، وإمكانية تطبيق هذا البديل، وأثر التغيير في نموذج التمويل:

- يسجل ثمانية وأربعون (48) من أصل 88 بلدًا (55 بالمائة) من البلدان المستخدمة لحلّ إصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية ما يتجاوز 75 بالمائة من عمليات التبادل كشهادات استيراد؛
- ويستلم حوالي 75 بالمائة (35 من أصل 48) منها ما يقلّ عن 5 000 شهادة إلكترونية للصحة النباتية، وهي بالتالي، بموجب النموذج الذي وافقت عليه الهيئة، لا تدفع حاليًا رسوم استخدام؛
- يقتصر واحد وعشرون (21) من أصل 88 بلدًا (25 بالمائة) على استلام شهادات إلكترونية للصحة النباتية ولا يرسل أي شهادة. ومن ضمن هذه البلدان، يستلم بلدان اثنان (2) فقط أكثر من 5 000 شهادة إلكترونية للصحة النباتية. ولن تدفع البلدان التسعة عشر المتبقية التي تقتصر على استلام شهادات إلكترونية للصحة النباتية أي رسوم استخدام بموجب نموذج التمويل الذي وافقت عليه الهيئة نظرًا إلى أنها تستلم أقل من 5 000 شهادة إلكترونية للصحة النباتية.

[23] ورغم أن بعض البلدان تستلم فحسب شهادات إلكترونية للصحة النباتية، فإن معظم هذه البلدان (19 من أصل 21) يندرج ضمن فئة الاستخدام المنخفض ولن يدفع رسوم استخدام.

[24] وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن تمييز حلّ إصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية بين تكاليف إصدار الشهادات وتكاليف استلام الشهادات. واستلزم إنشاء البنية التحتية للبلدان التي تقوم باستلام شهادات الصحة النباتية في المقام الأول القدر نفسه من التكاليف التي تكبدتها البلدان التي تقوم بإصدار عدد كبير من الشهادات للتصدير.

[25] ويُعدّ حلّ إصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية نظامًا ييسر تبادل شهادات الصحة النباتية، ولا يعتبر نظامًا يركّز فقط على إصدار شهادات الصحة النباتية لأغراض التصدير. وتستفيد كلّ البلدان المشاركة من مزايا حلّ إصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية، ولا يقتصر ذلك على البلدان التي تصدر الشهادات لأغراض التصدير. وينطوي ذلك على ميزة تتمثل في أن التكاليف لا تقع حصريًا على عاتق البلدان التي تصدر العديد من شهادات التصدير، وأنه يمكن للبلدان التي تستلم الشهادات بشكل أساسي (الاستيراد) استخدام حلّ إصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية مجانًا.

[26] وترى مجموعة التركيز أنه لا ينبغي تنفيذ هذا البديل في هذه المرحلة وتوصي بأن تبقى "عمليات التبادل" (سواء الإرسال أو الاستلام) هي وحدة حساب استخدام حلّ إصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية، حيث تستفيد كلّ البلدان المشاركة من مزايا حلّ إصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية، ولا يقتصر ذلك على البلدان التي تصدر الشهادات لأغراض التصدير.

6- التمييز بين التبادلات التجارية وغير التجارية للشهادات الإلكترونية للصحة النباتية

[27] خلال الدورة الثامنة عشرة للهيئة (2024)، أُشير إلى أن بعض البلدان يصدر شهادات إلكترونية للصحة النباتية لشحنات بضائع غير تجارية، على سبيل المثال الركاب الذين يحملون أغذية تنطبق عليها متطلبات الاستيراد. وناقشت مجموعة التركيز بديلاً لاستبعاد الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية الصادرة لأغراض غير تجارية من حساب عمليات التبادل.

[28] ومن غير الممكن لمركز إصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية أن يميّز حالياً بين الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية الصادرة لأغراض تجارية وتلك الصادرة لأغراض غير تجارية. وكجزء من أمن النظام وسريته، لا يدخل المركز إلى محتوى الشهادة الإلكترونية. وسيطلب الأمر إدخال تغييرات على النظام للتمكّن من إجراء التمييز المطلوب. وإذا تم إجراء مثل هذا التغيير في النظام ولم يتم احتساب الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية غير التجارية على أنها عمليات تبادل، فسيظهر خطر جديد يتمثل في إمكانية تصنيف عمليات التبادل التجارية بشكل خاطئ على أنها غير تجارية.

[29] ورغم عدم إمكانية إجراء تحديد كمي حالياً، فإنّه من الواضح أن هذه المشكلة تؤثر على عدد ضئيل من البلدان (يندرج معظمها على الأرجح ضمن فئة الاستخدام المنخفض) التي لن تدفع بالتالي رسوم استخدام. ولا يزال حل إصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية قيد الاستخدام لإصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية، لذا فمن المعقول أن تنطبق رسوم أساسية، وذلك تبعاً للوضع الإنمائي للبلد.

[30] وتعتبر مجموعة التركيز، على الرغم من تفهمها لشواغل البلدان المتأثرة، أنه ينبغي عدم إجراء مثل هذا التغيير حالياً. وسيكون من الأفضل للأطراف المتعاقدة التي تصدر عددًا كبيرًا من الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية لأغراض غير تجارية، والأطراف المتعاقدة التي تتطلب الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية لأغراض غير تجارية، أن تشارك في مناقشات ثنائية لدراسة البدائل التي لا تتطلب إصدار شهادات إلكترونية للصحة النباتية.

التوصيات

[31] إنّ هيئة تدابير الصحة النباتية مدعوّة إلى:

- (1) الموافقة على إلغاء رسوم الاستخدام لكل من البلدان المصنّفة ضمن أقل البلدان نموًا بحسب تصنيف الأمم المتحدة والبلدان المنخفضة الدخل بحسب تصنيف البنك الدولي، اعتبارًا من عام 2026؛
- (2) الموافقة على مواصلة الترويج الحالي في نموذج التمويل المتمثل في رسوم أساسية بنسبة 3/2 ورسوم استخدام بنسبة 3/1، وفقًا لنموذج التمويل الذي وافقت عليه الهيئة في دورتها الثامنة عشرة (2024)؛
- (3) الموافقة على الاستمرار في استخدام تصنيف البنك الدولي للتنمية للتمييز بين مستويات التنمية في البلدان، وفقًا لنموذج التمويل الذي وافقت عليه الهيئة في دورتها الثامنة عشرة (2024)؛
- (4) الموافقة على الاستمرار في حساب كل من عمليات إرسال واستلام الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية عند حساب عمليات التبادل؛
- (5) الموافقة على الاستمرار في تضمين عمليات تبادل الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية غير التجارية عند حساب عمليات التبادل؛
- (6) الموافقة على تعديل إجراءات نموذج تمويل حل إصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية حسب الضرورة لإبراز هذه القرارات.

المرفق 1: استعراض مؤشرات البنك الدولي للوضع الإنمائي وتطبيقها المحتمل على نموذج تمويل الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية

1- معلومات أساسية

[1] خلال الدورة الثامنة عشرة لهيئة تدابير الصحة النباتية (الهيئة) (2024)، تم عرض نموذج تمويل محتمل طويل الأجل يتضمن ثلاثة مكونات أساسية، وهي: مساهمات تمويل تقدمها الجهات المانحة أو منظمة الأغذية والزراعة، ورسوم أساسية تستخدم تقدير البنك الدولي لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، ورسوم تستند إلى الاستخدام. واقترحت بعض الأطراف المتعاقدة النظر في مؤشرات تنمية أخرى مثل مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو الناتج المحلي الإجمالي. وتقدم هذه الوثيقة وصفاً واستعراضاً لمؤشرات الوضع الإنمائي العالمي الرئيسية المستخدمة حالياً وتأخذ بعين الاعتبار سماتها الرئيسية ذات الصلة بنموذج تمويل الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية.

2- لمحة عامة عن مقاييس الوضع الإنمائي

[2] يعتبر الوضع الإنمائي للبلدان عاملاً هاماً يؤثر على السياسة الدولية، والمساعدات الاقتصادية والتعاون العالمي. وقامت منظمات دولية مختلفة بوضع تصنيفات لتقييم مستويات التنمية للبلدان ومقارنتها. ولا تستند هذه التصنيفات إلى تعريف موضوعي متفق عليه عالمياً، وبالتالي فإنها تختلف إلى حد ما بين المنظمات.

[3] وتتضمن هذه الوثيقة وصفاً لعدة نظم تصنيف رائدة، ويتم التركيز على السمات وصلتها في سياق نموذج تمويل شهادات الصحة النباتية. وهي تشمل نظم التصنيف التي يستخدمها البنك الدولي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويرد وصف كل تصنيف بشكل موجز ويتم استعراضه من حيث ملاءمته أو عدم ملاءمته للاستخدام ضمن نموذج تمويل الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية، وكذلك بالمقارنة مع نظام التصنيف الحالي المستخدم ضمن النموذج.

1-2 البنك الدولي

[4] يُصنّف البنك الدولي البلدان على أساس نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. ويُصنّف هذا النظام البلدان ضمن أربع (4) مجموعات: منخفضة الدخل، ومتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، ومتوسطة الدخل من الشريحة العليا، ومرتفعة الدخل. ويجري تحديث التصنيفات سنوياً بناءً على بيانات نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي.

2-2 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

[5] يُصنّف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية البلدان على أساس وضعها الإنمائي مع التركيز على التجارة والاحتياجات الاقتصادية. ويعتمد هذا المؤشر الشامل على مفهوم "الوضع الإنمائي المبدئي" لبلد ما، ويقسم البلدان إلى اقتصادات متقدمة ونامية. وضمن فئة "الاقتصادات النامية"، يقوم المؤتمر بتقسيم هذه المجموعة إلى بلدان نامية مرتفعة، ومتوسطة ومنخفضة الدخل بالاستناد إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وتُستعرض القائمة التي وضعها المؤتمر للبلدان بحسب الفئة في الجدول 2 كمقارنة بقائمة البنك الدولي للبلدان المشار إليها أعلاه (أي البلدان المنخفضة الدخل، والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، والبلدان المرتفعة الدخل).

3-2 مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

[6] يجمع مؤشر التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بين ثلاثة (3) أبعاد، وهي: الصحة (متوسط العمر المتوقع)، والتعليم (متوسط سنوات الدراسة)، والدخل (نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي). وجرى وضع مؤشر التنمية البشرية للتأكيد على أنه ينبغي للأشخاص وقدراتهم تشكيل المعيار النهائي لتقييم تنمية أي بلد.

4-2 صندوق النقد الدولي

[7] يُصنّف صندوق النقد الدولي البلدان باعتبارها اقتصادات متقدمة (41)، واقتصادات أسواق ناشئة ومتوسطة الدخل (95)، وبلدان نامية منخفضة الدخل (59)، ويركّز على الاستقرار الاقتصادي الكلي وإمكانات النمو للمساعدة في إرشاد السياسة الاقتصادية واستراتيجيات الاستثمار. ويتم تحديث القائمة كل عامين (2).

5-2 منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

[8] تُحدّد تصنيفات لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي البلدان المؤهلة للحصول على مساعدة إنمائية رسمية من أجل استهداف المساعدات بشكل فعال وتوجيه الموارد إلى الجهات التي تحتاجها. وتشمل هذه البلدان والأقاليم كلّ البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بالاستناد إلى نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، كما ينشره البنك الدولي، باستثناء الدول الأعضاء السابقة في مجموعة البلدان الثمانية، والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والبلدان التي لديها تاريخ محدد للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وتتضمن القائمة أيضًا كلّ البلدان المصنّفة ضمن فئة أقل البلدان نموًا بحسب تصنيف الأمم المتحدة.

[9] وترد مقارنة بين مختلفة نظم التصنيف في الجدول 1.

3- الاستنتاجات

[10] تم اختيار تصنيف البنك الدولي بسبب دراية الأطراف كافة به واستخدامه الحالي ضمن منظمة الأغذية والزراعة لأغراض مختلفة. وتجري صيانته بصورة جيدة، كما أنه يشمل أربع (4) فئات متميزة من البلدان (منخفضة الدخل، ومتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، ومتوسطة الدخل من الشريحة العليا، ومرتفعة الدخل)، ممّا يوفر تفصيلًا كافيًا لأغراض نموذج استدامة الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية. وقامت مجموعة التركيز بتعديل التصنيف عبر إدراج كلّ البلدان المصنّفة ضمن فئة أقل البلدان نموًا بحسب تصنيف الأمم المتحدة كبلدان منخفضة الدخل.

[11] ويتمتع نظام التصنيف الخاص بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أيضًا بميزة من حيث صلته بالتجارة وسياق نموذج التمويل المستدام للشهادات الإلكترونية للصحة النباتية. ويمكن اعتباره نظام تصنيف بديلًا محتملًا لنظام تصنيف البنك الدولي لأغراض التمويل المستدام للشهادات الإلكترونية للصحة النباتية. وهو يشمل أيضًا أربع (4) فئات منفصلة (بلدان متقدمة، وبلدان نامية مرتفعة، ومتوسطة ومنخفضة الدخل) بالاستناد إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. غير أن العديد من أعضاء الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات على دراية أقل به.

[12] ويوفر الجدول 2 مقارنةً إضافيةً بين تصنيف البلدان في البنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بحسب تعريفات الدخل.

[13] ويقارن الجدولان 3 و4 بين التصنيف الحالي للبنك الدولي ونظام التصنيف الحالي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية¹ لكل بلد، ويمكن استخدامهما لوضع نماذج لتطبيق نظام التصنيف هذا في حال تم استصواب ذلك.

¹ رابط الموقع الإلكتروني لتصنيفات إحصاءات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية:

[https://unctadstat.unctad.org/EN/Classifications.html#:~:text=UNCTAD%20classifies%20all%20target%20economies,5500\)%2C%20and%20their%20subregions](https://unctadstat.unctad.org/EN/Classifications.html#:~:text=UNCTAD%20classifies%20all%20target%20economies,5500)%2C%20and%20their%20subregions)

الجدول 1: مقارنة بين مختلف نظم تصنيف البلدان

المؤشر/المقياس	الإيجابيات	السلبيات
البنك الدولي - الدخل القومي الإجمالي	واضح ومعترف به على نطاق واسع وقادر على مقارنة الأداء الاقتصادي لمختلف البلدان. مجموعة بيانات واسعة النطاق ومحدثة بانتظام تعمل على تعزيز الشفافية وعملية اتخاذ القرار.	قد يختلف تصنيف بلد معين من سنة إلى أخرى (حسب تغير نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي). قد تختلف التصنيفات السنوية عن التحولات الاقتصادية أو غيرها من التحولات الهامة.
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)	يركز على الاحتياجات التجارية والاقتصادية بما يعكس أهمية التكامل الاقتصادي وتنمية القدرات. يتم تحديثه سنويًا.	يركز على التجارة يحظى بالاعتراف على نطاق أضييق بالمقارنة مع مؤشر البنك الدولي.
مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	شامل ويتضمن أبعادًا متعددة للتنمية البشرية (مؤشر التنمية البشرية).	يوفر البيانات والعملات قد لا تكون التفاوتات الكبيرة ضمن بلد ما واضحة بسبب طبيعته المركبة (على سبيل المثال المجتمعات المحلية الحضرية مقابل المجتمعات المحلية الريفية).
صندوق النقد الدولي	يركز على الأوضاع الاقتصادية لبلد ما واستقراره. يتم تحديثه بانتظام.	ضييق النطاق - يركز على المقاييس الاقتصادية ويعتبر أقل قابلية للتطبيق على الاقتصادات والسياقات الاجتماعية والاقتصادية المتباينة.
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	يركز على احتياجات المساعدة الإنمائية ويساعد على توجيه المساعدات والموارد بشكل فعال.	قد يتم استبعاد بعض البلدان التي لا تستوفي معايير اقتصادية محددة. يعتبر، بشكل عام، شبيهًا لمؤشر البنك الدولي.

الجدول 2: مقارنة بين تصنيف البلدان في البنك الدولي وفي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بحسب تعريفات الدخل

النطاق	البنك الدولي	النطاق	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
(نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (قاعدة بيانات عام 2025) محسوب باستخدام طريقة أطلس الخاصة بالبنك الدولي) ³		(نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 2019 إلى 2021) ²	
أكثر من 14 005 من الدولارات الأمريكية	الاقتصادات المرتفعة الدخل	بلدان أخرى غير مدرجة ضمن الاقتصادات النامية (انظر أدناه)	البلدان المتقدمة بلدان أخرى غير مدرجة ضمن الاقتصادات النامية (انظر أدناه).
ما بين 4 516 من الدولارات الأمريكية و14 005 من الدولارات الأمريكية	الاقتصادات المتوسطة الدخل من الشريحة العليا	أعلى من 5 907 من الدولارات الأمريكية في المتوسط	الاقتصادات النامية المرتفعة الدخل الاقتصادات النامية
ما بين 1 146 من الدولارات الأمريكية و4 515 من الدولارات الأمريكية	الاقتصادات المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	ما بين 1 313 من الدولارات الأمريكية و5 907 من الدولارات الأمريكية في المتوسط	الاقتصادات النامية المتوسطة الدخل الاقتصادات النامية
1 145 من الدولارات الأمريكية أو أقل	الاقتصادات المنخفضة الدخل	أقل من 1 313 من الدولارات الأمريكية في المتوسط	الاقتصادات النامية المنخفضة الدخل الاقتصادات النامية

² https://unctadstat.unctad.org/EN/Classifications/US_EconomicGroupings_Criteria.pdf
³ <https://datahelpdesk.worldbank.org/knowledgebase/articles/906519-world-bank-country-and-lending-groups#:~:text=For%20the%20current%202025%20fiscal,those%20with%20a%20GNI%20per>

الجدول 3: الوضع الإنمائي للبلدان التي تستخدم الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية بحسب البنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الطرف المتعاقد	الوضع الإنمائي بحسب البنك الدولي	الوضع بحسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
أستراليا	مرتفع	متقدّم
النمسا	مرتفع	متقدّم
بلجيكا	مرتفع	متقدّم
كرواتيا	مرتفع	متقدّم
قبرص	مرتفع	متقدّم
الجمهورية التشيكية	مرتفع	متقدّم
الدانمرك	مرتفع	متقدّم
إستونيا	مرتفع	متقدّم
فنلندا	مرتفع	متقدّم
فرنسا	مرتفع	متقدّم
ألمانيا	مرتفع	متقدّم
اليونان	مرتفع	متقدّم
هنغاريا	مرتفع	متقدّم
أيرلندا	مرتفع	متقدّم
إسرائيل	مرتفع	متقدّم
إيطاليا	مرتفع	متقدّم
جمهورية كوريا	مرتفع	متقدّم
لاتفيا	مرتفع	متقدّم
ليتوانيا	مرتفع	متقدّم
لكسمبرغ	مرتفع	متقدّم
مالطة	مرتفع	متقدّم
هولندا	مرتفع	متقدّم
نيوزيلندا	مرتفع	متقدّم
بولندا	مرتفع	متقدّم
البرتغال	مرتفع	متقدّم
رومانيا	مرتفع	متقدّم
سلوفاكيا	مرتفع	متقدّم
سلوفينيا	مرتفع	متقدّم
إسبانيا	مرتفع	متقدّم
السويد	مرتفع	متقدّم
سويسرا	مرتفع	متقدّم

مرتفع	مرتفع	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
مرتفع	مرتفع	الولايات المتحدة الأمريكية
نام مرتفع الدخل	مرتفع	جزر البهاما
نام مرتفع الدخل	مرتفع	شيلي
نام مرتفع الدخل	مرتفع	غيانا
نام مرتفع الدخل	مرتفع	هونغ كونغ، منطقة إدارية خاصة، الصين
نام مرتفع الدخل	مرتفع	بنما
نام مرتفع الدخل	مرتفع	ترينيداد وتوباغو
متقدم	متوسط من الشريحة العليا	بلغاريا
نام مرتفع الدخل	متوسط من الشريحة العليا	الأرجنتين
نام مرتفع الدخل	متوسط من الشريحة العليا	البرازيل
نام مرتفع الدخل	متوسط من الشريحة العليا	كولومبيا
نام مرتفع الدخل	متوسط من الشريحة العليا	كوستاريكا
نام مرتفع الدخل	متوسط من الشريحة العليا	دومينيكا
نام مرتفع الدخل	متوسط من الشريحة العليا	الجمهورية الدومينيكية
نام مرتفع الدخل	متوسط من الشريحة العليا	إكوادور
نام مرتفع الدخل	متوسط من الشريحة العليا	ماليزيا
نام مرتفع الدخل	متوسط من الشريحة العليا	المكسيك
نام مرتفع الدخل	متوسط من الشريحة العليا	بيرو
نام مرتفع الدخل	متوسط من الشريحة العليا	سانت لوسيا
نام مرتفع الدخل	متوسط من الشريحة العليا	تاييلند
نام متوسط الدخل	متوسط من الشريحة العليا	فيجي
نام متوسط الدخل	متوسط من الشريحة العليا	غواتيمالا
نام متوسط الدخل	متوسط من الشريحة العليا	إندونيسيا
نام متوسط الدخل	متوسط من الشريحة العليا	جامايكا
نام متوسط الدخل	متوسط من الشريحة العليا	جزر مارشال
نام متوسط الدخل	متوسط من الشريحة العليا	باراغواي
نام متوسط الدخل	متوسط من الشريحة العليا	جنوب أفريقيا
نام متوسط الدخل	متوسط من الشريحة العليا	تونغا
نام مرتفع الدخل	متوسط من الشريحة الدنيا	جزر كوك
نام متوسط الدخل	متوسط من الشريحة الدنيا	دولة بوليفيا المتعددة القوميات
نام متوسط الدخل	متوسط من الشريحة الدنيا	الكاميرون
نام متوسط الدخل	متوسط من الشريحة الدنيا	كوت ديفوار
نام متوسط الدخل	متوسط من الشريحة الدنيا	غانا
نام متوسط الدخل	متوسط من الشريحة الدنيا	الهند

الأردن	متوسط من الشريحة الدنيا	نامٍ متوسط الدخل
كينيا	متوسط من الشريحة الدنيا	نامٍ متوسط الدخل
كيريباس	متوسط من الشريحة الدنيا	نامٍ متوسط الدخل
المغرب	متوسط من الشريحة الدنيا	نامٍ متوسط الدخل
نيجيريا	متوسط من الشريحة الدنيا	نامٍ متوسط الدخل
بابوا غينيا الجديدة	متوسط من الشريحة الدنيا	نامٍ متوسط الدخل
الفلبين	متوسط من الشريحة الدنيا	نامٍ متوسط الدخل
ساموا	متوسط من الشريحة الدنيا	نامٍ متوسط الدخل
سري لانكا	متوسط من الشريحة الدنيا	نامٍ متوسط الدخل
تونس	متوسط من الشريحة الدنيا	نامٍ متوسط الدخل
أوزبكستان	متوسط من الشريحة الدنيا	نامٍ متوسط الدخل
باكستان	متوسط من الشريحة الدنيا	نامٍ منخفض الدخل
نيوي	متوسط من الشريحة الدنيا	غير مصنف
السنغال	منخفض أو أقل البلدان نمواً	نامٍ متوسط الدخل
جزر سليمان	منخفض أو أقل البلدان نمواً	نامٍ متوسط الدخل
توفالو	منخفض أو أقل البلدان نمواً	نامٍ متوسط الدخل
مدغشقر	منخفض أو أقل البلدان نمواً	نامٍ منخفض الدخل
نيبال	منخفض أو أقل البلدان نمواً	نامٍ منخفض الدخل
جمهورية تنزانيا المتحدة	منخفض أو أقل البلدان نمواً	نامٍ منخفض الدخل
توغو	منخفض أو أقل البلدان نمواً	نامٍ منخفض الدخل
أوغندا	منخفض أو أقل البلدان نمواً	نامٍ منخفض الدخل
زامبيا	منخفض أو أقل البلدان نمواً	نامٍ منخفض الدخل

الجدول 4: الوضع الإنمائي للبلدان التي لا تستخدم الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية بحسب البنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الطرف المتعاقد	الوضع الإنمائي بحسب البنك الدولي	الوضع بحسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
كندا	مرتفع	متقدم
آيسلندا	مرتفع	متقدم
اليابان	مرتفع	متقدم
النرويج	مرتفع	متقدم
أنتيغوا وبربودا	مرتفع	نامٍ مرتفع الدخل
البحرين	مرتفع	نامٍ مرتفع الدخل

بربادوس	مرتفع	نام مرتفع الدخل
الكويت	مرتفع	نام مرتفع الدخل
سلطنة عمان	مرتفع	نام مرتفع الدخل
قطر	مرتفع	نام مرتفع الدخل
سانت كيتس ونيفس	مرتفع	نام مرتفع الدخل
المملكة العربية السعودية	مرتفع	نام مرتفع الدخل
سيشيل	مرتفع	نام مرتفع الدخل
سنغافورة	مرتفع	نام مرتفع الدخل
الإمارات العربية المتحدة	مرتفع	نام مرتفع الدخل
أوروغواي	مرتفع	نام مرتفع الدخل
ألبانيا	متوسط من الشريحة العليا	متقدم
بيلاروس	متوسط من الشريحة العليا	متقدم
البوسنة والهرسك	متوسط من الشريحة العليا	متقدم
جمهورية مولدوفا	متوسط من الشريحة العليا	متقدم
الجبل الأسود	متوسط من الشريحة العليا	متقدم
الاتحاد الروسي	متوسط من الشريحة العليا	متقدم
صربيا	متوسط من الشريحة العليا	متقدم
بوتسوانا	متوسط من الشريحة العليا	نام مرتفع الدخل
الصين	متوسط من الشريحة العليا	نام مرتفع الدخل
كوبا	متوسط من الشريحة العليا	نام مرتفع الدخل
غينيا الاستوائية	متوسط من الشريحة العليا	نام مرتفع الدخل
غابون	متوسط من الشريحة العليا	نام مرتفع الدخل
غرينادا	متوسط من الشريحة العليا	نام مرتفع الدخل
كازاخستان	متوسط من الشريحة العليا	نام مرتفع الدخل
ليبيا	متوسط من الشريحة العليا	نام مرتفع الدخل
الملاييف	متوسط من الشريحة العليا	نام مرتفع الدخل
موريشيوس	متوسط من الشريحة العليا	نام مرتفع الدخل

بلاو	متوسط من الشريعة العليا	نام مرتفع الدخل
سانت فنسنت وجزر غرينادين	متوسط من الشريعة العليا	نام مرتفع الدخل
سورينام	متوسط من الشريعة العليا	نام مرتفع الدخل
تركيا	متوسط من الشريعة العليا	نام مرتفع الدخل
أرمينيا	متوسط من الشريعة العليا	نام متوسط الدخل
أذربيجان	متوسط من الشريعة العليا	نام متوسط الدخل
بليز	متوسط من الشريعة العليا	نام متوسط الدخل
السلفادور	متوسط من الشريعة العليا	نام متوسط الدخل
جورجيا	متوسط من الشريعة العليا	نام متوسط الدخل
العراق	متوسط من الشريعة العليا	نام متوسط الدخل
ناميبيا	متوسط من الشريعة العليا	نام متوسط الدخل
جمهورية مقدونيا الشمالية	متوسط من الشريعة العليا	غير مصنف
أوكرانيا	متوسط من الشريعة الدنيا	متقدم
جمهورية إيران الإسلامية	متوسط من الشريعة الدنيا	نام مرتفع الدخل
لبنان	متوسط من الشريعة الدنيا	نام مرتفع الدخل
الجزائر	متوسط من الشريعة الدنيا	نام متوسط الدخل
بوتان	متوسط من الشريعة الدنيا	نام متوسط الدخل
بوليفيا	متوسط من الشريعة الدنيا	نام متوسط الدخل
كابو فيردي	متوسط من الشريعة الدنيا	نام متوسط الدخل
الكونغو	متوسط من الشريعة الدنيا	نام متوسط الدخل
مصر	متوسط من الشريعة الدنيا	نام متوسط الدخل
إسواتيني	متوسط من الشريعة الدنيا	نام متوسط الدخل
هندوراس	متوسط من الشريعة الدنيا	نام متوسط الدخل
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	متوسط من الشريعة الدنيا	نام متوسط الدخل
ولايات ميكرونيزيا المتحدة	متوسط من الشريعة الدنيا	نام متوسط الدخل
منغوليا	متوسط من الشريعة الدنيا	نام متوسط الدخل
نيكاراغوا	متوسط من الشريعة الدنيا	نام متوسط الدخل

فانواتو	متوسط من الشريحة الدنيا	نامٍ متوسط الدخل
فييت نام	متوسط من الشريحة الدنيا	نامٍ متوسط الدخل
زمبابوي	متوسط من الشريحة الدنيا	نامٍ متوسط الدخل
قيرغيزستان	متوسط من الشريحة الدنيا	نامٍ منخفض الدخل
طاجيكستان	متوسط من الشريحة الدنيا	نامٍ منخفض الدخل
بنغلاديش	منخفض أو أقل البلدان نمواً	نامٍ متوسط الدخل
كمبوديا	منخفض أو أقل البلدان نمواً	نامٍ متوسط الدخل
جزر القمر	منخفض أو أقل البلدان نمواً	نامٍ متوسط الدخل
جيبوتي	منخفض أو أقل البلدان نمواً	نامٍ متوسط الدخل
هايتي	منخفض أو أقل البلدان نمواً	نامٍ متوسط الدخل
موريتانيا	منخفض أو أقل البلدان نمواً	نامٍ متوسط الدخل
سان تومي وبرينسيبي	منخفض أو أقل البلدان نمواً	نامٍ متوسط الدخل
جنوب السودان	منخفض أو أقل البلدان نمواً	نامٍ متوسط الدخل
أفغانستان	منخفض أو أقل البلدان نمواً	نامٍ منخفض الدخل
بنن	منخفض أو أقل البلدان نمواً	نامٍ منخفض الدخل
بوركينافاسو	منخفض أو أقل البلدان نمواً	نامٍ منخفض الدخل
بوروندي	منخفض أو أقل البلدان نمواً	نامٍ منخفض الدخل
جمهورية أفريقيا الوسطى	منخفض أو أقل البلدان نمواً	نامٍ منخفض الدخل
تشاد	منخفض أو أقل البلدان نمواً	نامٍ منخفض الدخل
جمهورية الكونغو الديمقراطية	منخفض أو أقل البلدان نمواً	نامٍ منخفض الدخل
إريتريا	منخفض أو أقل البلدان نمواً	نامٍ منخفض الدخل
إثيوبيا	منخفض أو أقل البلدان نمواً	نامٍ منخفض الدخل
غامبيا	منخفض أو أقل البلدان نمواً	نامٍ منخفض الدخل
غينيا	منخفض أو أقل البلدان نمواً	نامٍ منخفض الدخل
غينيا-بيساو	منخفض أو أقل البلدان نمواً	نامٍ منخفض الدخل
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	منخفض أو أقل البلدان نمواً	نامٍ منخفض الدخل
ليسوتو	منخفض أو أقل البلدان نمواً	نامٍ منخفض الدخل

ليبيريا	منخفض أو أقل البلدان نمواً	نامٍ منخفض الدخل
ملاوي	منخفض أو أقل البلدان نمواً	نامٍ منخفض الدخل
مالي	منخفض أو أقل البلدان نمواً	نامٍ منخفض الدخل
موزامبيق	منخفض أو أقل البلدان نمواً	نامٍ منخفض الدخل
ميانمار	منخفض أو أقل البلدان نمواً	نامٍ منخفض الدخل
النيجر	منخفض أو أقل البلدان نمواً	نامٍ منخفض الدخل
رواندا	منخفض أو أقل البلدان نمواً	نامٍ منخفض الدخل
سيراليون	منخفض أو أقل البلدان نمواً	نامٍ منخفض الدخل
الصومال	منخفض أو أقل البلدان نمواً	نامٍ منخفض الدخل
السودان	منخفض أو أقل البلدان نمواً	نامٍ منخفض الدخل
الجمهورية العربية السورية	منخفض أو أقل البلدان نمواً	نامٍ منخفض الدخل
اليمن	منخفض أو أقل البلدان نمواً	نامٍ منخفض الدخل
جمهورية فنزويلا البوليفارية	غير مصنّف	نامٍ متوسط الدخل